

دور الشباب في التنمية العمرانية والمشاركة الشعبية

حول الدور الفاعل للشباب في الإرتقاء بمناطق وضع اليد مع ذكر خاص لنهر النيل كحالة لدراسة

د. هشام أبو سعدة

باحث بمركز بحوث البناء - القاهرة

موجز

شهدت مصر في تاريخها القريب تزامناً متلاحقاً للضغوط والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية من ناحية والعمانية الحضرية من الناحية الثانية والتي يمكن إرجاع أهم أسبابها إلى التحول الذي واكب عصر الانفتاح منذ منتصف السبعينيات وما حدث من ضرورة العودة مرة أخرى لتصحيح المسار في نهاية الثمانينيات وحتى الأن . وكل هذه الأمور كان لها كبير الأثر على تغير المفاهيم في التعامل مع المسائل التي تمس المجتمع وتداعياتها على حياة الجماعة والأفراد . وجاءت الدعوة للتحول نحو الاقتصاد الحر (أو اقتصاد السوق) لتضيف في الظاهر أبعاد جديدة كنتاج لعدم الوعي الكامل بأساسيات هذا التحول ومتغيراته وانعكاساته على سوق العمل على الصعيدين المصري والعربي على حد سواء . ومن ناحية أخرى بدأت مصر في وضع وتنفيذ خططها الطموحة لتطوير وتحسين المناطق العمرانية المتدهورة (أو العشوائية) والتي تمثل الأعم الأغلب من النطاق العمراني المصري والتي تظهر فيها كل هذه المشاكل بوضوح .

والفرضية الأساسية التي تدور حولها هذه الورقة منطقها : " أن هناك حلقة وصل أو (إتصال) بين نتاجات وتأثيرات التحول إلى اقتصادات السوق وتدعم أسس إصلاح المسار الاجتماعي المصري المعاصر من جهة وخطط الحكومة وجهدها التميز والثابر لتحسين البيئة والإرتقاء بها عمرانياً واجتماعياً ثقافياً واقتصادياً من جهة أخرى . وتكون حلقة الوصل هنا في تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية مع التأكيد على دور الشباب - على وجه الخصوص - كمحور ارتكاز لإيجاد الحلول الفاعلة لبعض هذه المشكلات وعلاج تداعياتها .

وتناقش هذه الدراسة الفرضية السابقة في ضوء مسألتين غاية في الأهمية : أولهما - فتح آفاق جديدة للتعامل مع الطاقات المعطلة والكامنة للشباب في ضوء خطط إصلاح المسار الاقتصادي الاجتماعي وثانيهما - توجيه هذه الآفاق نحو النظر إلى المناطق العشوائية لبحث إمكانات الإرتقاء بها .

وتعد هذه الورقة أحد المحاولات التي تبحث في حول الدور الفاعل للشباب للإرتقاء بالبيئة العمرانية المتدهورة - مع ذكر خاص للمناطق العشوائية ووضع اليد على ضفتي نهر النيل وعلى إمتدادها من الجيزة وحتى أسوان . بالإضافة إلى جوانب إلقاء الضوء على العائد الذي يمكن الحصول عليه على صعيد الأفراد والحكومة والتي تمثل أهم جوانبه في ضغط المسافة بين كم غير العاملين من الشباب وتوفير فرص العمل من جهة ، والإرتقاء بالبيئة العمرانية من جهة أخرى .

وتدرج مكونات هذه الورقة في أربعة أقسام على النحو الآتي : (١) مدخل وتقديم - في المفاهيم والتعریف بالمشكلة (٢) النمو العشوائي على ضفاف نهر النيل كنسق عمراني - اجتماعي / اقتصادي (٣) الدور الفاعل للشباب في الإرتقاء بمناطق وضع اليد ، (٤) نحو استراتيجية عمرانية للارتقاء بمناطق وضع اليد - المطرود الإرشادية (٥) خاتمة .

كلمات الفهرسة : الإرتقاء بالبيئة العمرانية ، البطالة ، الموارد البشرية (الشباب) .

١- مدخل وتقديم : في المفاهيم والتعريف بالمشكلة

تشهد مصر (وما زالت) تحولاً ملحوظاً في توجهاتها نحو معالجة المسائل ذات الطبيعة المتميزة التي تحقق بعض الآثار المرغوب فيها على خطط التنمية الشاملة ، و تظهر أهم سمات هذه التوجهات في محاولات الدمج والتكميل بين مؤسساتها مجتمعة بقصد الوصول إلى حلول فعالة لكل الموضوعات المؤثرة في تزامن وتوافق . ومن المعروف بل والثابت يتينا أن الجهد المنظم تفوق قدرة القطاعات الفردية منفصلة أو الرؤى الفردية في تحقيق أهداف الوصول إلى حلول عاجلة لكل المشكلات التي تعدت أسبابها السنين الطويلة .

وأحد أهم تلك المجالات والباحثين التي تتطلب من الدولة بكل قطاعاتها (الحكومة والأعمال والأفراد) استجماع وسائلها لوضع خطط وبرامج لها هي : مسألة التطوير الفاعل للمناطق غير الرسمية أو المعروفة شيوعاً بالعشائشيات ، والإرتقاء بها عمرانياً وإنسانياً وتتبع انعكاسات كل ذلك على الارتفاع بمستوى معيشة الأفراد المستعملين لهذه المناطق وتحقيق أفضل خفض نسبي لمعدلات البطالة والأمية ، والحد من أعمال العنف والجريمة (الذي قد يكون أحد أسبابه تلك العشوائية في العمران) ، كل ذلك بالإضافة إلى تحسين مستويات الخدمات التعليمية والصحية وشبكات هياكل البنية الأساسية (المرافق والمنافع العامة) وإزالة المخلفات .. وغيرها .

والباحث المتأمل حال هذه المناطق العمراهية العشوائية هناك في حضر وريف مصر يستشعر افتقاد عدم التناجم اللافت للنظر لطبيعة الاستعمالات في هذه المناطق . والمدقق الوعي يمكنه رصد الامتدادات التي انتشرت في غياب عدم إتباع بعض أسس ومتانع التخطيط العمراهي المصري ولا تتعهه التنفيذية للمجتمعات البشرية :

- يقصد بالإسكان العشوائي أو غير الرسمي المباني السكنية التي يقوم بتشييدها الأفراد سواء على أرض ملك للأفراد أو على أراضي الدولة المفترضة والتي غالباً ما تقام خارج كردون المدينة دون تخطيط أو ترخيص . (١)

- بلغت نسبة الإسكان العشوائي في القاهرة الكبرى ٨٤٪ من جملة المساكن التي تم إنشاؤها فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ وهي نسبة لا تختلف كثيراً عن النسبة التي توصل إليها البنك الدولي ٨١٪ في دراسته عن صناعة التشيد في مصر . (٢)

- وتمثل هذه العشوائيات مساحات حول القاهرة تبلغ حوالي ٤٨ ألفاً و ٨٤ فدانًا من الأراضي الزراعية بجانب ١٢ ألفاً و ٥٦٦ فداناً من الأرض الصحراوية . وتبلغ عدد الوحدات السكنية العشوائية التي أقيمت خلال الثلاثين سنة الماضية حوالي ٦٠٪ من المجموع الكلى للوحدات السكنية التي أقيمت خلال تلك الفترة ، ويمكن القول أن حوالي ٣ ملايين من سكان القاهرة الكبرى يعيشون حالياً في مساكن وأحياء عشوائية . (٣)

- هناك حوالي ٣٥ منطقة عشوائية داخل القاهرة الكبرى منها على سبيل المثال : نزلة السمان ، والهرم ، والعمانية ، ويواقع الذكرور ، وميت عقبه ، وشبرا الخيمه ، ومنشأة ناصر ، وتلال زينهم ، والبساتين ، وطره ، وحلوان والبدريين . (٤)

- كما يمكن رصد أهم ملامح التدهور في الهيكل العماري للقرى المصرية على النحو الآتي :
- تفتقر الفالبية العظمى من المساكن الريفية إلى الحد الأدنى من المتطلبات الصحية

- والأمنية وسوء الإضاءة والافتقار إلى مصادر المياه النقية .
- يحتاج حوالي ٦٠٪ من المساكن الريفية إلى الإزالة لعدم صلاحيتها ، ونحو ٤٧٪ يحتاج إلى إصلاح شامل ونحو ١٢٪ يحتاج إلى إصلاح جزئي .
- وفقاً لأحصاء ١٩٨٦ بلغت نسبة المساكن الريفية التي لا تحصل على كهرباء ٣٢٪ أو مياه ٦٢٪ .

أولاً: النيل ومناطق وضع اليد

- وفقاً لأحصاء ١٩٨٦ فإن ٤٥٪ من سكان مصر يقيمون في العشش بالخيام (مناطق وضع اليد) وهي موزعة في المدن المصرية على النحو الآتي : ١٣٪ بورسعيد ، ٢٪ بنى سويف ، ١٣٪ الفيوم ، ٠٨٪ أسيوط ، ٦٪ قنا ، ١٪ سوهاج ، ٠٢٪ أسوان . (٥)
- إسكان العشش نوع مت特يز من أنماط السكان . وهو عبارة عن أكواخ من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو المخرق أو الصاج أو الطين مقامة في الشوارع ، أو تأخذ شكل تجمعات متلاحقة من العشش في مكان أكثر إتساعاً (٥)
 - وبالقصد أرحب أن أشير هنا إلى تلك العشوائيات المرئية على جانبي نهر النيل (ضفتيه الشرقية والغربية) على إمتداد الشريط أو الممر المائي الشهير لمسافة تزيد عن ألف كيلومتر .

حيث تختلف هذه المناطق العشوائية عن ساحتها في الحضر أو الريف في أنها مناطق (وضع يد) وتتميز بمساكن من العشش والأكواخ . وليس لها قانون أو تشريع ينظمها وما زالت الدراسة فيها وعنها محدودة حتى الآن . وتحتاج للتعامل معها إلى مداخل مختلف بالطبع عن مداخل التعامل مع المناطق العشوائية المشيدة داخل المدن :

- يعد نهر النيل بالقياس - أطول أنهار العالم ، إذ يبلغ طوله ٥٤١٤٥ ميلاً (٤٣١٦ كم) من منبعه في بورندي أقصى الجنوب ، إنتهاء ب المصر الذي يمتد خلالها من بداياته في الجيزة (أو منف عاصمة مصر القديمة) وحتى أثار التوبة وبحيرة السد العالي في أسوان .
- ولعل أبرز ملامح الشخصية المصرية هي تلك المركزية البارزة طبيعياً وإدارياً والتي نراها في الامتداد الخطى لصعيد مصر الذي يتراوح طولياً نحو ١٠٠٠ كم . بينما تغطي مصر من الشمال بقدر ١٠ درجات عرضية . وبهذا تصبح مصر مسافة لا مساحة . (٦)
- وعلى إمتداد النهر يفتقر الصعيد بالكامل إلى قلب طبيعي سائد بأى درجة فهذا الامتداد الخطى يجعله طولاً بلا عرض ويجعل محور الحركة فيه وحيداً يكاد لا يترك لنقطة فيه فضلاً أو امتيازاً على نقطة أخرى إلاأن يكون مجرد التوسيع الهندسى . وتتنوع أشكال المدن على طول الشريط في تقارب وتكافؤ نسبي حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الآخريات بوضوح . وحتى قريب لم يكن الصعيد كله يملأ مدينة الفية . (٧)
- وتكونت على جوانب النيل بعيداً عن المدن مناطق لاستقرار المهاجرين من المناطق الريفية من الدلتا أو الصعيد ، ومنها على سبيل المثال : منطقة الاستقرار الشمالية والمحاطة بخطوط السكك الحديدية الرئيسية من الجنوب والشرق ويحضنها النيل من ناحية الغرب ، ومنطقة استقرار أخرى ناحية الجنوب وهي مخصصة لمهاجرى الصعيد . (٧)
- كما ظهرت المناطق العشوائية بالقرب من المراكز الحضارية . ولكن كلما اقتربنا من

الشريط الساحلي كلما تغيرت سمات هذه المناطق لتصبح مجموعات من التجمعات غير المنتظمة وذات الأحوال السيئة بشكل أكبر مانشهده في المناطق غير الرسمية الأخرى . وتميز هذه المناطق بصورة أساسية بمخالفات وضع اليد والاستيلاء المباشر على الأرض .

ثانياً- عن الموارد البشرية والبطالة

ولعل بعض أسباب إطلاق مقوله أو صفة دول العالم الثالث أو العالم النامي تجد مستقرأ خصباً لها على مسيرة إدراك هذا الشريط . حيث أن هذا المفهوم بدلاته لم يعد كركيزة لشرح حال الدول غير القادرة اقتصادياً بقدر ما يتعدى ذلك لوصفه لمقدار عدم أو ضعف الاستفادة من قدرات وإمكانات موارد الدول البشرية والمادية والحيوية :

- تشير الدراسات الإحصائية إلى أنه من الواضح عدم الاهتمام بتنمية القوى البشرية بالقرية المصرية - وهذا واضح بارتفاع نسبة البطالة واستمراريتها مع الزمن إذ لا توجد تنمية بشرية بالقرية المصرية - أنها تغير هذه النسب بنوعياتها المختلفة مع الزمن وتحت تأثير العوامل المختلفة بطرق عشوائية . ومن المفيد الاهتمام بموارد البشرية والأرض معاً باعتبارهما أهم موردين من موارد القرية البشرية كهدف ووسيلة التنمية ، والارض هي أثمن الموارد المادية والصقها بالإنسان تحت محدودية مساحة الأرض المخصبة المستعملة في زراعة بالريف المصري . (8)
- كما تشير الإحصاءات ودلائلها الرقمية عن أعداد السكان المقيمين في محافظات مصر المطلة على النيل إلى ما يلى : (9) .
 - بدراسة نسبة قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) في بعض الأقاليم المطلة على النيل كانت النتائج على النحو الآتي :
 - سوهاج إنخفضت نسبة قوة العمل من ٢٩٪ في (تعداد ٧٦) إلى ٢٥٪ (تعداد ٨٦) وتبلغ نسبة قوة العمل إلى السكان ٣٢٪ . وإنفتحت نسبة المتعطلين على مستوى المحافظة من ٢٨٪ إلى ٤٨٪ .
 - أسيبوط : انخفضت نسبة قوة العمل من ٢٩٪ إلى ٢٥٪ ، وبلغت بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان ٤٪ . وإنفتحت نسبة المتعطلين من ٤٪ إلى ٥٪ .
 - بنى سويف : إنخفضت نسبة قوة العمل من ٣٠٪ إلى ٢٦٪ ، وبلغت بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان ١٪ . وإنفتحت نسبة المتعطلين من ٤٪ إلى ٢٪ .
 - وهو الأمر الذي يتطلب البحث عن فرص عمل جديدة لاستيعاب الزيادة في أعداد المتعطلين .
 - وتمثل البطالة نسبة ٣٠٪ من أصحاب القوى العاملة بالأقاليم وبين الشباب حوالي ٤٥٪ مقارنة بنسبة البطالة في أقاليم القاهرة الكبرى والتي تصل إلى ١٥٪ .
 - يمكن الجزم بأن البطالة الفعلية في أقاليم الصعيد هي كنتيجة لعدم التوازن بين فرص العمل الفعلية وقوة العمل المتاحة مع ذكر خاص لنوع المهارات المتاحة والمطلوبة . وهو الأمر الذي يتطلب الإرتقاء بمستويات المهارة للشباب لفتح آفاق جديدة للعمل .

ثالثاً- المحاور الرئيسية للدراسة والآهداف والنتائج المتوقعة

تأسساً على ما تقدم تدور الفكرة الأساسية لهذه الورقة حول محورين أساسين : أولهما - الدعوة إلى التعرف على وتوثيق الوضع الراهن للامتحن الشريط المعين بنهر النيل على

ضفتيه الشرقية والغربية وعلى إمتداده من الجيزة وحتى أسوان من جهة . وتتبع استكشاف مجالات الخبرات الجغرافية والعمانية على إمتداد هذا الشريط وبيان امكانات كل منها البشرية والطبيعية .

ثانيهما - التوصية بالاستفادة من نتاج دراسات المحور الأول في التعرف على الموارد البشرية للشباب وبحث مدى إمكانات مساحتها في خطط وبرامج الإرتقاء بالمناطق العشوائية (وضع اليد) على هذا الحيز العراني .

وكلا المحورين معاً يفتحان المجال لصياغة الهدف الرئيسي لهذا البحث وهو محاولة تقديم أداة تساعد على توثيق أهم ملامح التداعي العراني في مناطق وضع اليد (عند النهر) والوصول إلى مؤشرات أولية تفيد في إعداد تصورات مبدئية عن مناهج الإرتقاء بهذا الشريط إنسانياً وعرانياً ، وتستعين الدراسة بمناهج المشاهدة والرصد بقصد تسجيل الواقع المرئي هناك .

وتدرج الأهداف الثانية لهذه الورقة على النحو الآتي :

- توفير ملخص موجز ومختصر لبعض ملامح التداعي / العشوائية على ضفاف نهر النيل .
و اختيار سياسة الإرتقاء الملائمة له .

- الإشارة إلى بعض القدرات والطاقات الكامنة للشباب والموارد البشرية لبعض المحافظات المطلة على نهر النيل .

- بحث الدور الفاعل للشباب في منظومة الإرتقاء . وصياغة استراتيجية شاملة قائمة على هذا الدور وملاءمتها لسياسات الإرتقاء المقترحة .

وفي ضوء تبع هذه الأهداف يمكن حصر مجموعة النتائج المعرقة للبحث في :

- الوصول إلى تعريف أولى ومباعدة لمفاهيم العشوائية الناتجة عن وضع اليد والإشارة إلى أهم مؤشراتها وظاهرها بالإضافة إلى بحث وسائل الإرتقاء، خلال سياسة الإزالة والاحلال .

- التأكيد على أن مشكلة البطالة مسألة ظاهرية ، وأنه يمكن التوصل إلى حلول فاعلة لها خلال مراجعة الرصيد الراuded الذي توفره الطاقات العرانية المصرية القادرية على بعض القدرات الكامنة للشباب وتوفير فرص عمل حقيقة لهم ، وفي المقابل تحقيق عائد مادي ومعنى لكل من الأفراد والحكومة .

- لفت النظر إلى ضرورة الاهتمام بالشريط المتعد من الجيزة وحتى أسوان بمحاذاة نهر النيل شرقاً وغرباً . وتعظيم دوره في ضغط المسافة بين البطالة وتوفير فرص عمل ، وفتح منافذ جديدة للحصول على عائد من المشروعات المقترحة على النيل والأنشطة المكملة له .

- إثبات مقوله أن للشباب الدور الرئيسي في خطط التنمية العرانية والشاملة المصرية في المرحلة القادمة وأن أحد مداخل الحلول للتغلب على المشاكل يمكن في توجيهه طاقاتهم الإنتاجية والإبداعية نحو الأمور ذات القيمة العالية ويقصد توفير المكان الملائم للسكن والعمل ومارسة الأنشطة الحياتية الأخرى مع تحقيق المعايير الجمالية للنطاق الحضاري العراني المصري .

٢- النمو العشوائي على ضفاف نهر النيل كنسق عراني - اجتماعي / اقتصادي

له غير خاف على الغالبية العظمى من المارسين لأمور التنمية في مصر والعالم في أن ما

يحدث (وما يجب أن يحدث) على هذا الشريط الخصب من افتقاده لعدم مراعاة بعض أسس الحياة والعيش هناك هو أساس انتشار هذه العشوائيات واستمراريتها . وكل هذه التعدديات على إمتداده تتسبب في إرثاك المشاهد بين ما يجب أن يكون عليه أهم شريان حيوى مصرى وما هو عليه (بالفعل) : ومن ثم تتمثل أحد أهم المساهمات المتوقعة لهذه الورقة في : محاولات إلقاء الضوء على والتعریف بمدى التدهور في النطاق العمرانى المعیط بالنيل كنتيجة للامتدادات العشوائية عليه ، وتوثيق الوضع الراهن لهذا النطاق العمرانى كتمهيد لاختيار سياسات وإعدادات مناهج الإرتقاء به وتحسينه :

- لعل ثمة إتفاق على تشابه ملامع وسمات المناطق العشوائية الحضرية والريفية والمثلة في ارتفاع معدلات التزاحم والتكدس وتدهور هيكل البنية الأساسية وأحياناً انعدام (أو قصور) الخدمات وشبكات المرافق ، وتدهور حالة الطرق ومسارات الحركة مع تغيير خطوط نسيجها العمرانى بعدم الانتظام ، وافتقاد الطابع العمرانى المميز لسكنها وعمرانها . هذا بالإضافة إلى التدهور الاجتماعى الذى يمكن رصده فى : إرتفاع نسب الأمية ، والتخلف الثقافى ، وتزايد نسب البربرية والعنف : وانحدار الأخلاق .

- بينما تختلف وتبين بشكل واضح العشوائيات الواقعية على نهر النيل عند التعامل معها كنسق عمرانى جديد تابع لنسل اجتماعى - اقتصادى أو جددة الظروف المحاکمة لهجرة المستوطنين من الدلتا أو الصعيد بحثاً عن وسائل للرزق وطلب العمل وجاء تركزهم على مناطق طرح النهر كشكل من أشكال المأوى العشوائى .

- وتتيح ساعات السفر بما توفره من إمكانية للتأمل (لمن يرغب) وسيلة للتعرف على سلوك هو غاية في العجب لإناس من المفترض أنهم يعيشون الأيام الأخيرة لقرن يمضى (العشرين) وبدايات شروق قرن جديد (الحادى والعشرون) بكل ما يحمله من فرص للتقدم والرقي التكنولوجى والإنساني .

مظاهر النمو العشوائى على نهر النيل

وفي ضوء ما سبق تقدم هذه الورقة فيما يلى طرح نظرى لبعض مناطق النمو العشوائى وتداعياته على ضفتي نهر النيل ، وتوثيقها إرتكازاً على عرض مجموعة من المظاهر كنتاج للمشاهدات الأولية على النحو الآتى :

أولاً- المظاهر العمرانية والمعمارية

إذ تجد هناك في البعيد على ضفتي النهر مكان مأوى يكاد يتشابه مع مسكن الإنسان البدائى في حياته البسيطة والتخلقة عن ركب التقدم . تخلف بقدر لا يمكن قياسه أو من الصعوبة بمكان تخيل إمكانية حساب الزمان المفقود في حياة هذه المجتمعات شبه البدائية ومعيشتها وتعاملها مع معطيات العصر وظروف الزمن والمكان :

- فالبناء من ساقط المواد وأشكال المسكن وأفواطه البدائية لاتقاد تجاوز الأكواخ والعشش ويدعون أنها مساكن تصلح للعيش فيها .

- وتتوفر مشاهدة الحيز الفراغي من الداخل إمكانات أكتشاف مسطحات ونسب هذه الفراغات التي تمارس فيها كل أنواع تداعيات الأنشطة الحياتية لهؤلاء المقيمين على طرح

النهر (وفي مناطق وضع اليد) وبيان حياتهم المتواضعة والتي تفتقد إلى أهم وسائل الحياة الملائمة .

- ويمكن الجزم بأنه لا توجد صياغة عمرانية تخطيطية يمكن الإرتکاز عليها لوصف أنماط تجمعات أماكن الأيواء فهي عضوية وغير نمطية وتابعة لظروف كل جماعة مهاجرة .

ثانياً- المظاهر الاجتماعية

بعد عدم الانتهاء للمكان أهم المشاكل الاجتماعية التي تعانى منها مناطق وضع اليد وتنعكس سمات هذه المشكلة في : أنماط المساكن المؤقتة (من الأكواخ والعشش) .

- وأيضاً ترصد من خلال كم المخلفات والبقايا غير الأدمية الناتجة عن حياة هؤلاء الأفراد .

- ومن ناحية أخرى عدم الاهتمام بوجود حياة الجماعة ، أو يمكن أن يطلق عليه مجتمع وضع اليد عند طرفي النهر ، فالسلوك متغير ومختلف وفقاً لنوع الجماعة ومكان الهجرة ، وسلوك الأفراد متغير وتتابع لمكان المأوى الجديد ونوع المهنة والعمل الذي سوف يمارسونه .

ثالثاً- المظاهر الاقتصادية :

والمقصود بها الحالة المادية للسكنىين والجهات المسئولة على حد سواء . ويمكن رصد هذه المظاهر وتتبعها في مستويين :

- أولهما- الأماكن التي يقيم فيها الأفراد على طرح النهر وتحتاج مدي انخفاض القدرة الاقتصادية لديهم على توفير مسكن ملائم (بالإضافة إلى ذلك ما يضيفه عامل عدم الانتهاء للمسكان) . وهم في الغالب إما مزارعين أو يعملون في صيد الأسماك أو عاملون بالخدمات المتداينة لدى بعض كبار صغار المزارعين ، أو يتبعون أنشطة تجارية وحرفية بسيطة كتأجير القوارب أو وصنع الشباك .

- أما المستوى الثاني فيتمثل في الحكومة ، وما تتسبب فيه من تجاهل للأنشطة السياحية غير القانونية التي تمارس على النيل ، أو في كم المنشآت غير المصرح لها التي تضيف أعباء أخرى لهذا المكان .

رابعاً- المظاهر البيئية

ولعل أهم المظاهر البيئية السلبية على النهر هي :

- التلوث الناتج من صرف المخلفات الأدمية وكتناج للاستحمام أو غسيل الأواني واستحمام الكائنات الحية الأخرى .

- التلوث المرئي والذي يمكن رصده في إطار التتابع البصري لكم المخلفات والتعديات والتي تجعل للنهر طابع سلبي مشوش .

- عدم وجود تنسيق بين كتناج للتعامل غير المنظم للتشجير والنباتات الواجب زراعتها والتي تستخدمن في إضافة القيم الجمالية له .

- العلاقة بين خطوط السكك الحديدية ومسارات الحركة للسيارات والمركبات والمدقات غير المهددة على النهر .

خامساً- المظاهر الجغرافية

وهذه يمكن رصدها في التضاريس أو التوزيعات الجغرافية لسطح الأرض . وأكثر هذه التأثيرات

ناتج عن ؛ نعر النيل لجوانبه ، ومد خطوط السكك الحديدية ، وشق الطرق والمجاري المائية غير المخططة .

سادساً- مظاهر شبكات المرافق والمنافع

هناك الكهرباء التي تم توصيلها إلى العشش والأكواخ عن طريق سرقة التيار الكهربائي من أعمدة الإنارة المجاورة ومياه الشرب غير النقية ، بينما حالة الصرف مجهلة تماماً والقصور في الخدمات والرعاية الصحية واضح والحياة بدائية رتيبة والزمن بطيء . وملحوظة استعمال النهر في ممارسة الأنشطة الحياتية سائدة من شرب واغتسال ونظافة (للبشر والكائنات الأخرى) وتظل هذه السمة غير الحضارية هي الميزة لكل هؤلاء الذين يفترشون الشريط الخصب عبر ساعات السفر الطويلة .

سابعاً- مظاهر العشوائية والتشريعات المنظمة لعمان

ونعود من حيث بدئنا لندعى بأنه قد تكون الرغبة ما زالت ملحة عند البعض لمعرفة أهم أسباب إنقلاب الأوضاع وتغير الأحوال . بعد أن كان النيل في البعد كأهم شريان مائي باعث للحياة والحضارة وتكونت على جانبيه وعند روافده المستقرات البشرية الإنسانية وبالقرب منه ظهرت أصول البدايات المبكرة للجماعات الإنسانية ليكون مصدراً للزرع والاستقرار ، وعنه وبالقرب منه فتحت بدايات المستقرات البشرية المصرية القديمة واتخذت أغاثتها الحضارية على ضفاف النيل والتي ما زالت يتحدث عنها التاريخ . وأكثر من ذلك كانت الديانات والميثولوجيا المصرية القديمة تعطى مكاناً بارزاً لكل من النيل (حابي) والشمس (رع) كألهة " (10) :

- فقد كان النهر وملاحة النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادي وكان أيضاً وسيلة توحيد وسياسيأ . الواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلو مترات قليلة بل في الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمتته إلى شارع هائل يطل على النيل مباشرة ، ويتحول النهر إلى « طريق متحرك » كما يعبر جوردون شايلد (11) .

- وكما يقول هيروديت ، أن مصر هبة النيل ، حيث تستمد ٦٦٪ من مياهها من هذا الرافد وحده وأن مصر لا كيان لها من غير مائه وتراته وأن النيل لا جدال أبو مصر (12) .

أما الأن أنقلبت الأوضاع وتحولت الأمور إلى إهانة أهمية هذا الشريط ليصبح في الحاضر موضعأ لم ليس لهم مأوى وأصبحت المعادلة معكوسة الوضع ، فكلما أقترب البشر ^{أطراف} أطراف النيل (على طرح النهر) كلما زادت العشوائيات وكلما أبتعدنا بدأت ملامح التطور . وهذا على النقيض من الذي تعرفه قوانين العمران التي تحلزم أن الحياة تبدأ من عند النهر .

وعلى الرغم من التقسيم الذي وضعته وزارة السياحة لتنمية الخدمات المتاحة على طول مسارات النهر إلى قطاعات هي ؛ بحيرة السد العالى ، وأسوان - سوهاج ، وسوهاج - أسيبوط ، وأسيوط - القاهرة . إلا أن هذا التقسيم لم يؤثر بالإيجاب على الإرتقاء بمناطق وضع اليد على النهر (13) .

- يعد صدور القرار الوزارى رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٥ باعتبار نهر النيل والمناطق المطلة عليه من القاهرة الكبرى أحد القرارات الوزارية ذات الأهمية فى تحسين وتطوير المناطق العمرانية العشوائية . حيث يعطى هذا القانون وزارة السياحة الحق فى استغلال المناطق شرق وغرب

- النيل في حدود خط يوازي خط تنظيم طريق الكورنيش أو الميادين عليه إن وجدت أو أول طريق عام مرصوف يوازي شاطئ النيل في حالة عدم وجود كورنيش على الشاطئ مباشرة ويبعد عنه بقدر ١٠٠ متر إلى الداخل من خط التنظيم أو أحد مناطق الطريق .
- كما توضح المادة الرابعة من القانون أن على وزارة السياحة القيام بوضع تخطيط عام لاستغلال شاطئ النيل في المناطق السياحية بالحدود الموضحة بالفقرة السابقة وذلك بعد موافقة وزارة الخيرية على هذا التخطيط .
- بالإضافة إلى كل ذلك يتضمن هذا القانون في إيجاز القيام بوضع الاشتراطات الخاصة باستعمالات الأراضي والمنشآت التي تقام عليها والعمل بالتعاون مع الأجهزة المعنية في تخطيط وتنظيم أفاريز ونظم مسارات الحركة والمرور وتحديد نوعية التقاطعات مع طريق الكورنيش ، كما تقوم بتحديد الواقع والاشتراطات الخاصة بالوحدات والمنشآت العامة وتخطيط وتنظيم المرافق المطلة على الكورنيش ودراسة عناصر تجميل الكورنيش والشواطئ وتخطيط الكبارى .
- والتساؤل الذي تشير القراءة السابقة هو : لماذا لم يتم تطبيق كافة بنود هذا القانون كخطوة أو بداية لتغير الوضع الراهن في بعض أجزاء مسار النهر .

٣- الدور الفاعل للشباب في الإرتقاء بمناطق وضع اليد

خلصت الدراسة السابقة لتعديات وضع اليد على ضفتي نهر النيل إلى الإشارة لمجموعة من السلبيات غير المرغوب فيها ، حيث لا تسهم هذه المناطق على الإطلاق في حل مشكلة المأوى لهؤلاء الذين يقيمون هناك بقدر ما تضيف أعباء عمرانية وغير ذلك من تداعياتها على التواحي الاجتماعية والاقتصادية . وهي بذلك تختلف عن الدور الإيجابي الذي تلعبه المناطق العشوائية الشائعة التي إمتدت لتساهم في توفير مساكن محدودي الدخل في الوقت الذي أشتدت فيه أزمة الإسكان في مصر .

وعلى هذا النحو يجب التعامل مع مناطق وضع اليد والإرتقاء بالنطاق العمراني المحيط هنالك . عند النهر بأكثر سياسات الإرتقاء ملاسة لها وهي : مناجع الإزالة والإحلال ، والتي يشير السيد الحسيني إلى أنها أكثر السياسات رadicالية . إذ عادة ما ترتبط هذه السياسات أو حالات الإزالة بمشروعات للتطوير الحضري أو إعادة تقييم مناطق المدينة على نحو يحقق الأهداف التخطيطية (14).

كماتتناسب هذه السياسة بالقطع مع ما هو مطلوب على الشريط النيلي المتند من الشمال إلى الجنوب بقصد إلغاء الوجود غير القانوني لمجموعة التعديات (حتى لو كانت مستوطنات بأكملها) مع الأخذ في الاعتبار تواجد مشكلة حيوية وملحة تزامن مع سياسات الإزالة وهي التي تهدف إلى ضرورة إيجاد و توفير أماكن للسكن لهؤلاء الذين يقيمون بالفعل في المناطق التي صدر لها قرارات بالإزالة . مع مراعاة أن توفير مساكن لهم يستوجب أن يسبقه التعرف بدقة على حالات ومستويات هؤلاء المقيمين حتى لا تتسبب العشوائية في الإزالة والتقطيع الجديد في مشاكل من نوع آخر ، أقلها ضرراً ترك المساكن الجديدة واللجوء إلى مناطق أخرى تصلع كملجاً لهم ومن ثم تظهر بؤر وأنواع عشوائية أخرى بكل مشاكلها .

و تعد المشاركة الشعبية للشباب وثيقة الصلة بسياسات الإرتقاء بوجه عام، والإزالة بوجه خاص، وتمثل هذه المشاركة في :

- تكوين جماعات من الشباب لكل منها دوره في اقتراح الخطط واتخاذ القرارات وأيضاً في مراحل التنفيذ . ويكن تركيز مساهمة الشباب هنا في أهمية التوصل إلى صياغة العلاقة بين الدور الذي تقوم به الجهات المسئولة عن التنمية الشاملة والمؤسسات الشعبية الشبابية .
- وتقدم هذه الورقة تصور أولى للدور الناуль للشباب في عمليات الإرتقاء بالبيئة العمرانية في إطار سياسات ومناهج الإحلال والإزالة لمناطق وضع اليد (على النهر) خلال مجموعة من المستويات المتداخلة :

المستوى الأول: الإداري والتنظيمي

يركز هذا المستوى على البحث عن منافذ بديلة لإيواء الأسر النازحة من أماكن الإزالة . وتقوم اللجان المكونة من الشباب القادر (اجتماعياً وثقافياً) على التعامل مع هؤلاء المستوطنين بدراسة حالاتهم وتصنيفهم وفقاً لإمكاناتهم، وتحديد أنساب الاختيارات المقبولة والمتحركة لمكان السكن الجديد لكل منهم . ويعتبر دور الشباب الى أكثر من ذلك على سبيل المثال : في المساعدة على توفير وسائل الانتقال إلى مكان السكن الجديد ، ومتابعة المشاكل المستجدة .

المستوى الثاني: الفني والتخطيطي

ويساهم فيه المتخصصون مع الأجهزة الشبابية في كل محافظة بقصد إجراء المسوح الميدانية التخطيطية ، وتقديم تصورات عن الوضع الراهن وتوثيقها في خرائط ومستندات تساعد المتخصصون من المخططين والمعماريين العاملين في مجالات العمارة والسياحة في تقديم الصياغات المتكاملة لتحسين وتطوير هذا الشريط المائي .

المستوى الثالث: التمويل

وتبدأ في هذا المستوى مجموعات العمل في البحث عن أفضل وسائل للتمويل بالجهود الذاتية من ناحية أو اقتراح للمشروعات الحضرية الملائمة لكل نطاق عمراني من الناحية الثانية وتسهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل للشباب وتوفير عائد مادي يمكن من تطوير الخيزران العمرانية المحيطة .

المستوى الرابع: التنفيذي

توفر كل خطط الإرتقاء في جميع مراحلها بداية من التخطيط وأثناء الإزالة وبعد إقامة المشروعات التنموية فرص عمل للشباب مستمرة ومتعددة . وفي هذا المستوى على الشباب البحث عن أنوية للمشروعات الصغيرة المكملة والمساعدة للمشروعات الكبيرة . وهو الأمر الذي يتبع تراييد فرص العمل داخل المحافظات وعلى وجه المخصوص في المناطق القريبة من أماكن تجمعات وضع اليد لتسهيل عملية الانتقال منها .

المستوى الخامس: المحافظة والصيانة

ولعله من أهم المستويات التي يجب العناية بها في الوقت الحالي لأهميتها في الحد من

تدور المناطق التي تم تطويرها وتحسينها . ويستهدف هذا المستوى التركيز على جوانب المتابعة والإرشاد وتلافي أي أخطاء تحدث كنتيجة للقصور في الأداء لبعض المراحل التخطيطية والتنفيذية أو كنتيجة لغياب الوعي التنظيمي والشعبي اللازم.

٤- نحو استراتيجية عمرانية لإرتقاء بمناطق وضع اليد - الخطوط الإرشادية

يطرح هذا القسم مجموعة من الخطوط الإرشادية التي تقلل مدخل أو تكاد يساعد على و يكن من الإرتقاء بالمناطق العشوائية وإسقاط أهمها على حالات الإرتقاء العمراني المعيب بنهر النيل لعلها توفر مرجع لتشخيص بعض جوانب استكشافه وعلاج تداعياته :

- تستوجب الضرورة البحث عن تشريع أو قانون أو خطة عمرانية - تموية تتبناها كل

قطاعات الدولة وتعمل من خلالها كافة الطاقات المبدعة في الوصول إلى مدخل متكملاً يمكن من ويساعد على تغيير الوضع الراهن (المتدى في بعض جزيئاته) على طول الشريط المائي من الجيزة وحتى أسوان وعلى جموع الراغبين في التطوير الاستفادة من كل الخطوات الرائدة في هذا المجال ، ووضع مباحث الإرتقاء بالنيل ضمن أولويات الحكومة .

- تكشف جهود أجهزة التعبئة العامة والإحصاء خلال برنامج قومي يستفاد خلاله من كم غير المشاركين حالياً في قوة العمل لإجراء حصر شامل لهذا الشريط المتعد على جانبي ضفاف النهر بهدف التوصل إلى خريطة سكانية وعمرانية موضحاً عليها البيانات العمرانية الفعلية (أو المتوقعة) لتكون كدلائل منطقية ومقبولة لقراءة الوضع الراهن .

- مع الإشارة إلى ضرورة التوصية بأن تأخذ هذه الدراسات الزمن اللازم لها دون تعجيل فالسنوات مهما كان عدها تظل ذات تأثير محدود في عمر المجتمعات العمرانية .

- تكوين جماعات من الباحثين المنظرين والممارسين كل في موقعه لوضع تصور عام لما يجب أن يكون عليه شكل هذا النطاق العمراني (في ضوء ما تقرره كل جهة وتقدمه من معطيات) مع الاستناد طول الوقت على أوجه التباين والاختلاف في سمات وملامع المحافظات التابعة لكل قطاع من القطاعات التي سبق الإشارة إليها في القرار الوزاري . والتعامل مع الإرتقاء في كل منها وفقاً لما تصفه محدداتها .

- ولعل أحد مداخل الحلول تكون بالتعامل مع هذا الشريط على أنه كسجل مرئي لكل معطيات ملامح وسمات المحافظات المصرية على جانبيه ليحكى قصة حضارة شعب ارتكزت أصوله التاريخية على هذا النهر .

- هذا بالإضافة إلى أن جهود التطوير والتحسين تسهم بفاعلية في تعديل وتغيير - إلى الأفضل - الصورة المرئية التي يراه المشاهد العابر على مدى ساعات السفر و يكن حصر بعض هذه الأمور في مجموعة من التوجهات هي :

- الحفاظ على الشريان المائي (كمصدر للحياة والنماء في مصر) والمحيط الحيوي له بإعتباره كيان له أصوله الضاربه في عمق التاريخ ، مع التركيز على تأثيراته الفاعلة في حياة المصريين القدماء أو في الحاضر . ومن ثم فالبحث عن وسيلة

- لحمايته من كل التعديات تعد واجب إنساني قومي أولى وحاكم .
- رفع كفاءة هذا الشريط عمرانياً وإنسانياً ليصبح أحد أهم المعالم السياحية والتاريخية النابضة بالحياة يشكل أحد أهم المداخل لامتلاك أو إعادة بعث التراث للمحافظات المصرية على هذا الشريط ، تراث يتميز بالдинاميكية والحيوية والنمو ، من النادر تواجده أو تكراره في بلدان أخرى كثيرة .
- تطوير المنشآت والاستعمالات على جانبي النهر يساعد على عملية الإرتقاء بالإنسان المصري المقيم هناك في ضوء توفير فرص عمل لأبناء كل محافظة بما يتناسب مع تواجهاتها ويعيث يتحقق عائد مادي ومعنى أيضاً مع التفكير في توفير أماكن اقامة أكثر إنسانية لكل هؤلاء المتأثرين على طول هذا الشريط يساعد على تطويره من اشغالاته كما يوفر له الحماية من الاستخدامات السلبية للمياه وتلوث البيئة .
- كل هذه الأهداف في خاتمة الأمر يجب رؤيتها والتعامل معها في جانبيها الفردي والجماعي وفي ضوء خطة موحدة وبعيدة المدى ومستقبلية طموحة ، متحولة ونامية ، تستوعب كل التغيرات التي تفرضها ظروف المكان والزمان والامكانيات وهذه التغيرات يعبر عنها في صورة مادية ملموسة لظهور في بانوراما حية وحقيقة لتعبر عن سيناريو محكم يستوجب التسجيل لما يمكن أن يكون عليه الواقع المرئي للشاهد وتظهر فيه بوضوح نتاجات الجهد الجماعي والفردي .

٥- خاتمة

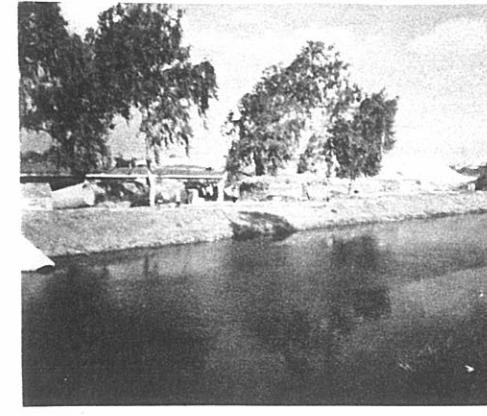
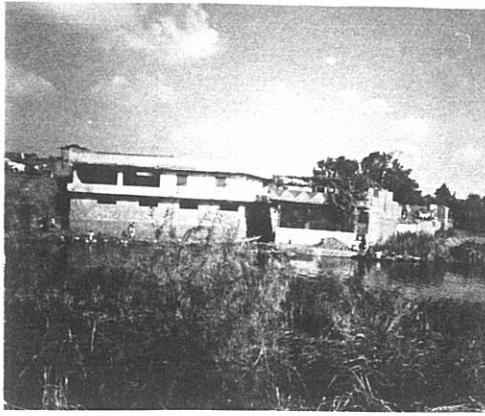
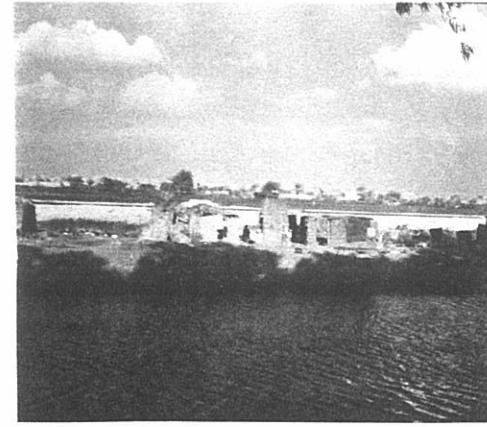
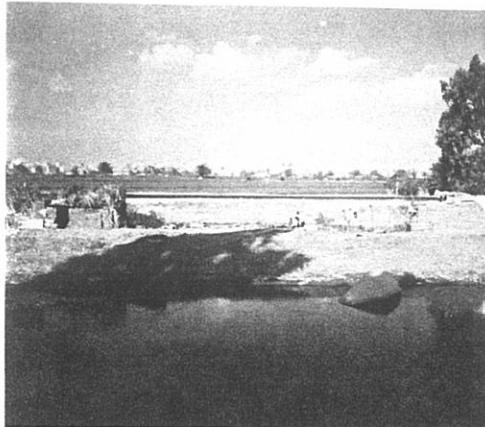
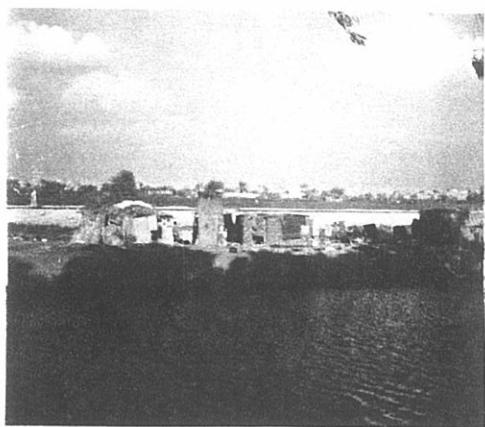
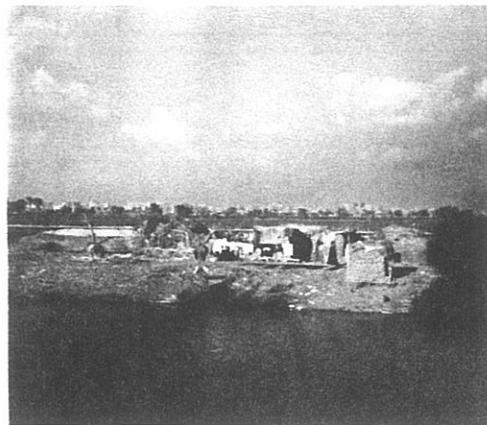
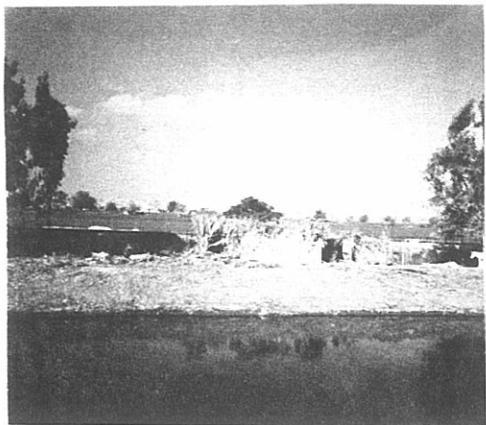
يمثل نهر النيل الشريان الحيوي لتوفير أسباب الحياة في مصر ، كما يوفر هذا الشريط أحد أهم الملامح السياحية . وهو الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود (بين الجهات المسئولة الحكومية والأفراد) بقصد المحافظة عليه وحمايته . وبعد هذا العمل أحد المحاولات التي تساعد في إلقاء الضوء على مداخل تحسين وتطوير المناطق العشوائية على النهر من خلال تحقيق أقصى استفادة للدور الفاعل للشباب وتحقيق هدفين : أولهما - عمرانياً ، ينادى بالإرتقاء بالبيئة وتطويرها وثانيهما - اقتصادي / اجتماعي ، لتوفير فرص عمل للشباب ورفع مستوى المعيشة والثقافي والمعيشي .

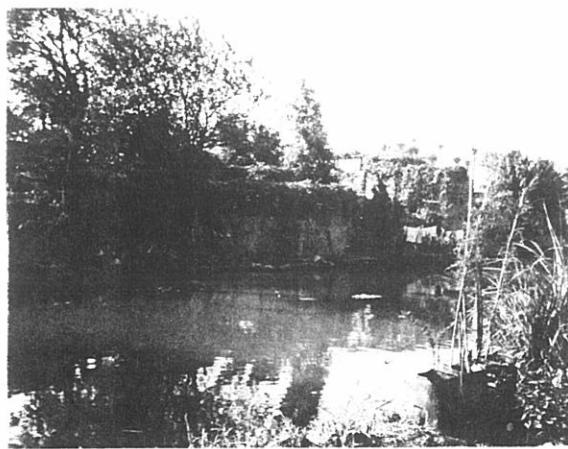
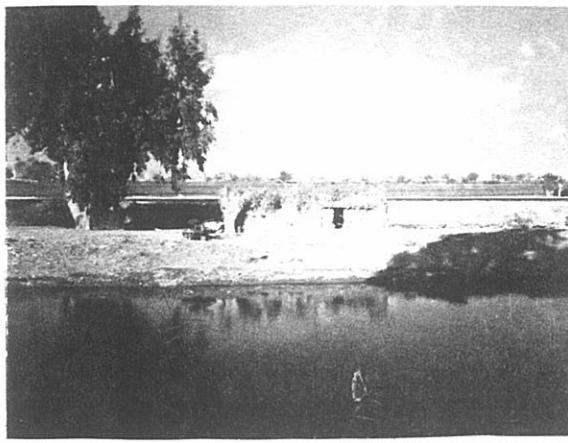
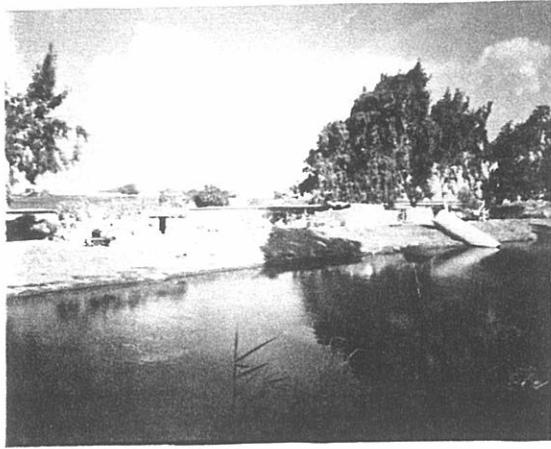
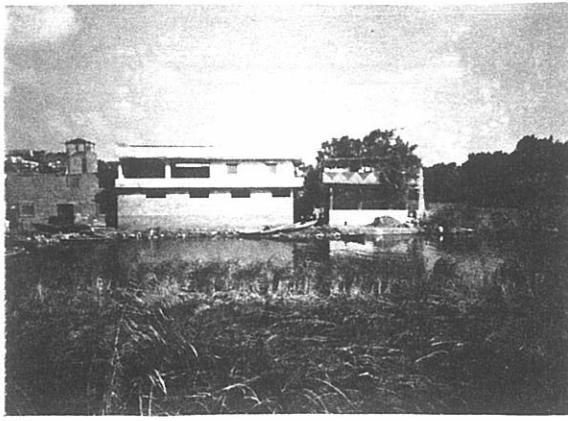
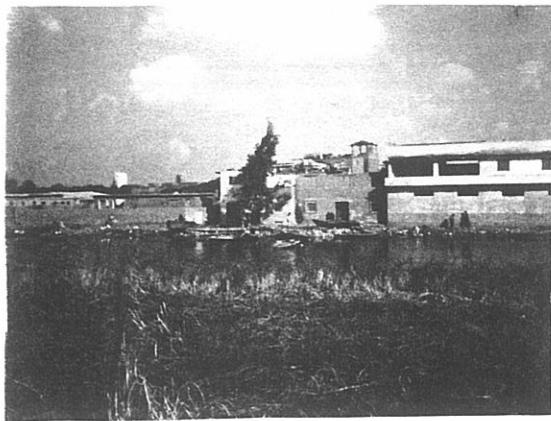
كما توصي الدراسة بالأهتمام بتوثيق مناطق وضع البند على النيل ورسم خريطة عمرانية لها تساعده على صياغة برامج لتطوير وتحسين هذه المناطق .

٦- الهوامش والمراجع

- ١- تناولت العديد من الدراسات المصرية إمكانية الوصول إلى تعريف لمفهوم الإسكان العشوائي أو غير الرسمي نذكر هنا بعض منها على سبيل المثال :
- دلائل أعمال التخطيط العمراني ، إعداد برامج تحسين البيئة العمرانية في القرية (الإرتقاء) ، جمهورية مصر العربية ، وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، ١٩٨٨ .
- أحمد عون (١١١) . الإسكان غير الرسمي في دول العالم الأقل تقدماً - تعريف له مشكلة . المجلة

- العمارية ، المعمار ، جمعية المهندسين المعماريين ، السنة الخامسة ، العددان ١٥ ، ١٦ . (ص ٤٥ - ٤٨) .
- شريف صبرى سعد الدين (١٩٩١) " دور المشاركة الشعبية في تنمية المناطق العشوائية " ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، المجلد الثالثون ، العدد الرابع ، (ص ٩ - ١٤) .
- ٢- رضا سيد أبراهيم (١٩٨٦) " حقائق عن النمو العشوائي " ، بحث غير منشور ، المؤتمر السنوى الأول لخطيط المدن والأقاليم ، ٢٦ - ٢٨ يناير (ص ٢) .
- ٣- زينب إبراهيم (١٩٩٢) " المدن المصرية تزحف لقلب القاهرة " ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد (١٢٣٢) ، ٢٤ أغسطس ، القاهرة (ص ٢٨ - ٣٢) .
- ٤- السيد الحسيني (١٩٩٢) " الإسكان والتنمية الحضرية - دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة " ، مكتبة غريب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، (ص ٥٥) .
- ٥- ممدوح الوالى (١٩٩٣) " سكان العشش والمعشوايات - الخريطة الإسكانية للمحافظات " ، مطابع روزاليوسف الجديدة (ص ١٦ - ٢٠) .
- في تعداد ١٩٨٦ بلغ سكان العشش ٢٢٠ ألفاً و٤٦٠ فرداً يكونون ١٥ ألفاً و٧٣٢ أسرة . ويتنوع سكان العشش على المحافظات كأن نصيب شمال سيناء ٤٢٦٢٢ ألف شخص ، ثلثاها سوهاج ٩٥١ ألفاً وبور سعيد ٦٢٦١٨٠ وأسوان ٦٤٠٢٤٦ وقنا ٤٢٢٤٦ والإسكندرية ١٤١٨٧ والقاهرة ١٣٩٥٢ والجيزة ٥٠٦٢ وطنطا ٧٧٢ والمنيا ١٩٠٧ وجنوب سيناء ٧٩٠٦ ثم البحيرة ٤٩٤ والقريمة ٥٢٤ والشرقية ٤٢٥٣ والإسماعيلية ١١٦ والبحر الأحمر ٣٩٣٨ والدقهلية ٣٢٢٩ والمنوفية ٢٦٠٥ والفيوم ٢١٥٨ وبينى سويف ٢١٤٦ وكفر الشيخ ١٩٨٤ ودمياط ١٨١٦ وأسوان ١٧٣٨ والسويس ٣٦٤ والوارى الجديد ٦٩ شخصاً فقط . (الوالى ص ٤٣) .
- ٦- جمال حمدان (١٩٩٣) " شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان " ، كتاب الهلال ، القاهرة مايو (ص ٨٨ - ٩٩) .
- ٧- المرجع السابق (ص ٩٣ - ٩٤) .
- ٨- منير مرقص وأخرون (١٩٨٢) " بناء واستخدام النماذج الرياضية في توجيه الانشطة البشرية وتحديد استعمالات الأرض بالقرية وذمامها الزراعي " ، ندوة جامعة القاهرة ، عن دور التخطيط العمراني في تنمية المجتمعات الريفية ، كلية الزراعة ، قسم الهندسة الزراعية ، ٢٦ - ٢٨ مايو .
- ٩- " تعداد ١٩٨٦ " ، الكتاب الإحصائى السنوى ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
- ١٠- جمال حمدان ، " شخصية مصر مرجع سابق " ، (ص ٦٢) .
- ١١- جمال حمدان ، " شخصية مصر ... مرجع سابق " (ص ٥١) .
- ١٢- جمال حمدان ، " شخصية مصر ... مرجع سابق " .
- ١٣- القرار الوزارى رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٥ ، بإعتبار نهر النيل والمناطق المطلة عليه بالقاهرة الكبرى من المناطق السياحية ، مجلة البناء ، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية .
- ١٤- السيد الحسيني ، " الإسكان والتنمية ... مرجع سابق " (ص ١٠٧) .







السيد الفاضل الدكتور / هشام أبو سعدة مركز بحوث البناء - القاهرة

تحية طيبة وبعد

يسعدنا إفادتكم بأن البحث المقدم من سعادتكم بعنوان:

دور الشباب في التنمية العمرانية والمشاركة الشعبية

قد تم قبوله لللقاء في مؤتمر "النيل في عيون مصر" المقرر عقده في رحاب جامعة أسيوط بمشيئة الله في الفترة من ٦ - ١٠ نوفمبر ١٩٩٤. ويشرفنا حرصكم على الحضور ومشاركتكم في أعمال هذا المؤتمر.

وتفضلو سعادتكم بقبول وافر الاحترام.

١٩٩٤ / ٩ / ٢٠ تحريرًا في

د. أحمد مصطفى حمد
أمين عام المؤتمر

مخطوطة:

رسالة لغيركم واستعينكم واصنعوا
ذلك نفع المؤمن ، رحمة الله ، لا سكرة
المرفة دارواه في أيام المؤمن
دمع الله .